العرب
الخميس 2020/01/30
السنة 42 العدد 11602

تقارير دولية: الحريات وحقوق الإنسان تحتضر في تركيا

سياسات النظام تحوّل تركيا إلى دولة مارقة وواحدة من أكثر الدول فسادا

يقول سونر جاغابتاي، مدير برنامج الأبحاث التركية في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، في إحدى دراساته للوضع الذي وصلت إليه تركيا في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان "سيذكر التاريخ أردوغان بأنه الزعيم الذي أدى إلى انهيار تركيا الحديثة"، وهو ما تؤكده تقارير دولية وأممية، منها تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الذي يرصد تراجعا خطيرا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا نتيجة سياسات النظام الحاكم.

سياسات أردوغان تشوه صورة تركيا في الخارج والداخل

جنيف - وجه مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان انتقادات حادة للحكومة التركية بسبب انتهاكات في مجال حقوق الإنسان، معربا عن قلقه من قانون مكافحة الإرهاب الذي سُن منذ وقت قريب، والذي يُبقي على العديد من القيود المفروضة في حالات الطوارئ التي من المرجح أن يستمر إضرارها بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

جاءت هذه الانتقادات إثر اجتماع الدول الأعضاء في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الثلاثاء، في جنيف، لمناقشة سجل تركيا في مجال حقوق الإنسان في السنوات الخمس الأخيرة، وهي الفترة التي شددت فيها حكومة حزب العدالة والتنمية قبضتها على وسائل الإعلام والصحافيين والمعارضين، وسط توقعات كبيرة بإدانة دولية لنظام الرئيس رجب طيب أردوغان، بسبب سياساته الداخلية والخارجية.

> «الحيز المتاح للمعارضة في تركيا ضاق في شكل كبير، بسبب إعلان حالات الطوارئ، حيث يُلقى بالصحافيين في السجون بتهمة ارتكاب جرائم إرهاب»
>
> المفوضية السامية لحقوق الإنسان

لاحظ خبراء الأمم المتحدة أن طبيعة المراسيم الصادرة أثناء حالة الطوارئ في البلد، التعسفية والكاسحة قد شكّلت انتهاكات جسيمة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يقوم بها النظام الذي يسير بتركيا نحو قائمة الدول المارقة عن السرب الدولي بخرقه لاتفاقيات حقوق الإنسان وبقوانين الإرهاب التي سنها إثر الانقلاب الفاشل في 2016، كما بسياسته الخارجية التي أصبحت مترابطة مع الوضع الداخلي، وكلها تدار من دفة الرئيس مطلق الصلاحيات.

نظام استبدادي

على مدى أكثر من 15 عاما، كان أردوغان صاحب الكلمة العليا في البلاد، رئيسا للوزراء ثم رئيسا، فرئيسا بصلاحيات مطلقة منذ استفتاء التعديل الدستوري في 2017. وعلى مدى هذه السنوات كانت تركيا تشهد تحولات خرجت إلى العلن بعد 2011، في علاقة بالتحولات في السياسة الخارجية لأردوغان.

سبقت تحولات السياسة الخارجية التغييرات في الداخل، والتي كانت نقطتها الفاصلة عملية الانقلاب الفاشل في صيف 2016، والتي شنّ على إثرها أردوغان عملية تطهير كبرى غيرت ملامح البلاد ومؤسساتها وملأت السجون بالمعارضين والصحافيين، وأطلقت يد حزب العادلة والتنمية، وتحديدا أيدي أعضائه المقربين من أردوغان وعائلته، ليمسكوا بخناق البلاد.

وكانت النتيجة تحول تركيا من دولة حكمها العسكر عبر سلسلة من الانقلابات إلى دولة ذات نظام شمولي بملامح ثيوقراطية، سلطت حكومتها سيفها على كل من يعارض أو يبدي قلقا من الصورة المتدهورة التي ترسمها التقارير الدولية عن تركيا، والمكانة المتدنية التي وصلت إليها نتيجة ممارسات النظام بعد أن كانت في صدارة الدول على عدة مستويات.

وشهدت تركيا خلال تلك الفترة محاولة انقلاب فاشلة في يوليو 2016، وهي عملية أعلنت على إثرها الحكومة التركية حالة الطوارئ للسيطرة على الوضع بعد أن زعمت بأنها مدبرة من قبل أتباع الداعية الإسلامي في المنفى بالولايات المتحدة فتح الله غولن.

ومنذ تلك الحادثة شن نظام أردوغان حملة شرسة على وسائل الإعلام المحلية المعارضة وحتى الدولية وتم سجن عشرات الآلاف من المعارضين والعشرات من الصحافيين والموظفين حيث يُتهم هؤلاء بالتورط في الانقلاب الفاشل.

وتمت عمليات الاعتقال تحت طائلة حالة الطوارئ التي أعلن عنها إثر الانقلاب، ثم تم تعويضها بقانون مكافحة الإرهاب. وقد جاء في التقرير الأممي "لاحظ المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب أن الحكومة قد أعلنت حالة الطوارئ عقب الانقلاب الفاشل، وأعلنت عدم تقيدها بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فعليا ابتداء من تاريخ 2 أغسطس 2016، وعدم تقيدها بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان".

كما لاحظ المراقبون الأمميون أن "النظام سنّ 22 مرسوما خاصا بالطوارئ في الفترة التي فصلت بين تاريخ فرض حالة الطوارئ في 21 يوليو 2016 وبين تاريخ 22 ديسمبر 2017، على نحو تجاوز التمحيص البرلماني والتف على سبيل الطعن الداخلي لدى المحكمة الدستورية".

عكست هذه المراسيم خرقا واضحا للضمانات الأساسية لحقوق الإنسان والتزامات تركيا بموجب القانون الدولي. وترسخ هذا الخرق بعد التعديلات الدستورية التي منحت صلاحيات أكبر للسلطة التنفيذية، حيث جاء في التقرير الأممي أن التعديل الدستوري "سمح للرئيس بتوسيع نطاق صلاحياته التنفيذية داخل الجهازين التشريعي والقضائي بمنحه سلطة سن القوانين بالالتفاف على البرلمان والسيطرة على التعيينات وإجراءات الرقابة في الجهاز القضائي".

ومنحت التعديلات الرئيس وحده صلاحية إعلان حالة الطوارئ وإصدار مراسيم رئاسية لا تخضع للمراجعة القضائية. وبناء عليه، أعربت المفوضية السامية لحقوق الإنسان عن القلق لأن تكرار إصدار قرارات تمديد حالة الطوارئ قد تكون له تبعات دائمة على النسيج المؤسسي والاقتصادي الاجتماعي في تركيا.

وقال المقرر الخاص المعني بحرية التعبير إن لمراسيم تمديد حالة الطوارئ آثارا بعيدة المدى وإنها تمنح سلطات تقديرية واسعة لعدم التقيد بالالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، دون توفير قنوات ملائمة للمراجعة والطعن القضائيين.

القانون رقم 6722

تخضع تركيا بموجب "الاستعراض الدوري الشامل" الذي ينشر كل 5 أعوام عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وعددها 193، إلى تدقيق ومراجعة مدى التزامها بالمعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان والتي تغطي مجموعة متنوعة من الموضوعات بما في ذلك جرائم الكراهية وحقوق الأقليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحريات الصحافة.

وأعرب المقرر الخاص عن قلقه من قانون جديد (رقم 6722) الذي يمنح قوات مكافحة الإرهاب الحصانة من المقاضاة على الأفعال التي تُرتكب في سياق عملياتها، لافتا إلى أن سياق هذه العمليات غير محدد

وأعربت لجنة مناهضة التعذيب عن بالغ القلق إزاء استمرار ورود تقارير كثيرة ومتّسقة عما يتعرض له المدافعون عن حقوق الإنسان والصحافيون والأطباء الذين قدّموا المساعدة إلى ضحايا التعذيب من تخويف ومضايقة وعنف ضمن وضع يزيد من قتامته سيطرة الرئيس رجب طيب أردوغان والدائرة المقربة منه على اقتصاد البلاد، بالإضافة إلى وسائل الإعلام، ومؤسسات الدولة التي تم طرد موظفيها وتعوضهم بموالين للنظام.

ويؤكد ذلك تقرر منظمة الشفافية الدولية، الذي صدر عشية انعقاد مجلس حقوق الإنسان في جنيف. وقد صنف التقرير تركيا في المرتبة الـ91، على مؤشر مدركات الفساد للعام 2019. وقد جاءت خلاصة تقرير منظمة الشفافية الدولية متوافقة مع تقرير مجلس حقوق الإنسان.

وقالت أويا أوز أرسلان، رئيسة فرع المنظمة الدولية بإسطنبول، إن "تركيا تعيش مرحلة حرجة للغاية بخصوص الفساد"، معتبرة أن ترتيب البلاد في المؤشر "هو الأسوأ على مر تاريخ تركيا، وهذا الوضع يعزز من المخاوف المتعلقة بسوء توزيع الموارد العامة للدولة، ويخلق تفاوتا اجتماعيا".

وعن أسباب هذا التراجع ذكر بيان فرع المنظمة الدولية للشفافية بإسطنبول أنها تتمثل في "جمع كل السلطات بيد واحدة بشكل يشبه الأنظمة الاستبدادية، وعدم استقلال القضاء، وانتهاك سيادة القانون، وفقد المؤسسات العامة وخاصة التنظيمية والرقابية منها لدورها الحقيقي، إلى جانب فقد البرلمان لقدرته على المساءلة والمحاسبة".

وتتفق تقارير أخرى مع ما سبق، حيث صنفت لجنة حماية الصحافيين، وهي هي منظمة دولية مستقلة، تركيا كثاني أكثر مكان يتم فيه قمع وترهيب الصحفيين في العالم بعد الصين. وأشارت المنظمة إلى أن تركيا سجنت 48 صحفيا حتى العام 2019 فيما ينتظر عشرات الصحافيين غير المسجونين محاكمة أولية أو استئنافا، فيما آخرون حكموا غيابيا ومهددون بالتوقيف إذا عادوا إلى بلدهم. كما تطرق تقرير للمعهد الدولي للصحافة قبل أشهر إلى انتهاكات جسيمة في أنقرة تطال حرية التعبير وحقوق الإنسان، مشيرا إلى أن وراء الأرقام تكمن قصة الانتهاكات الجسيمة للحقوق الأساسية واحتجاز العشرات من الصحافيين لشهور وأحيانا لسنوات.

وذكرت رئيسة مؤسسة حقوق الإنسان في تركيا، شبنيم كورور فينكانسي، في حديثها أمام لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إن انتهاكات الحقوق أصبحت شائعة في تركيا لأن "جميع الضمانات الإجرائية قد أهملت".

سخط الأتراك على أردوغان يتضاعف

ياوز بيدر

تمر تركيا بمرحلة حرجة تاريخيا فيما يتعلق بحاضرها ومستقبلها. يتركز جزء كبير من النقاش على سؤال حاسم: هل يستطيع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تعزيز سلطته حول شخصه والكوادر الموالية له أم أنه سيواجه صعوبات متزايدة في ضمان السيطرة على المؤسسات الرئيسة؟

في ظل الافتقار الواضح لإستراتيجية الخروج بالنسبة له وسط تعمق "أزمة النظام" في تركيا، يبدو السؤال مستعصيا على الحل. يكتنف الغموض الوضع بشكل لم يسبق له مثيل بالنسبة لتركيا وطبقتها السياسية. ما يفاقم المعضلة نوع التوازن بين حزب العدالة والتنمية الحاكم وشريكه الأصغر حزب الحركة القومية من جهة وبين كتلة المعارضة من جهة أخرى.

وتختمر حالة من السخط وسط الأتراك بسبب المصاعب الاقتصادية. وأولئك الذين يعارضون التحركات لإرسال قوات إلى ليبيا تزيد نسبتهم قليلا عن 50 في المئة.

ويمثل مشروع قناة إسطنبول المثير للجدل قضية أخرى لا يبدو أنها تقنع أعدادا كبيرة من الناخبين في منطقة بلدية إسطنبول الكبرى الضخمة.

ومع ذلك، قال مدير مؤسسة متروبول أوزر سنكار، في تصريح لموقع أحوال تركية، إن كتلة "الناخبين المعنية" داخل حزب العدالة والتنمية ليست مقتنعة بما تقدمه المعارضة كبديل سياسي.

وهذا يمثل خبرا سارا لأردوغان، لأنه يتيح له الوقت لبناء مستقبل لصالحه.

ولكن كما توضح قناة إسطنبول وليبيا وشرق المتوسط، يبدو أن عقلية "تصرف أولا وفكر لاحقا"، لا تحفز البيروقراطية في أنقرة ويتزايد الشعور باليأس.

> الجمود في ميزان القوى بين الحكومة وكتل المعارضة في تركيا، إلى جانب برلمان بلا أي صلاحيات، يخلق فراغا خطيرا قد يؤدي إلى انهيار

وعبر زعيم المعارضة الرئيسة في تركيا، كمال كليجدار أوغلو، عن "مخاوف مؤسسية عميقة" في اجتماع مع الصحافيين في الآونة الأخيرة. ولدى كليجدار أوغلو خلفية عميقة الجذور كبيروقراطي في أجهزة الدولة التركية وبالتالي تحظى تصريحاته بأهمية بالغة.

وللمرة الأولى، قال كليجدار أوغلو "اعتماد تركيا على روسيا آخذ في الازدياد. نحن نعتمد على روسيا في 60 في المئة من موارد الطاقة. هذا خطأ. الأهم من ذلك، بدأ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في صياغة السياسة الخارجية لتركيا. لبوتين القول الفصل في كل من سوريا وليبيا".

في جزء آخر من الاجتماع، ذكرت تقارير أن كليجدار أوغلو دق ناقوس الخطر من محاولات أردوغان المستمرة للسيطرة الكاملة على القضاء التركي وإعادة الهيكلة المستمرة للقوات المسلحة التركية.

الجمود في ميزان القوى بين الحكومة وكتل المعارضة في تركيا، إلى جانب برلمان بلا أي صلاحيات، يخلق فراغا خطيرا قد يؤدي إلى الانهيار ما لم يهتم أردوغان بالدعوات إلى العودة إلى السياسات المسؤولة ويتخلى عن تحركاته العسكرية في المنطقة.

وألقى تقرير صادر عن مؤسسة الأبحاث والتطوير (راند) الضوء على مفترق طرق يشبه حقل الألغام تسير فيه تركيا نفسها.

واستند التقرير جزئيا إلى تقييمات وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) الداخلية وحذر من أن "تحركات تركيا القوية في السياسة الخارجية تشمل دعم الإسلاميين السياسيين المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين – وهي جماعة تعتبرها دول خليجية ومصر منظمة إرهابية – ومحاولتها المطالبة بحصة من ثروة النفط والغاز في شرق البحر المتوسط".

على نفس القدر من الأهمية، يقول التقرير المؤلف من 243 صفحة إن الضباط ذوي الرتب المتوسطة في القوات المسلحة التركية يشعرون "بقلق عميق" من عمليات التطهير التي حدثت منذ الانقلاب الفاشل في عام 2016، وقد يؤدي ذلك إلى محاولة مدمرة أخرى. ويضيف التقرير أن أردوغان على دراية بذلك.

وتحدد مؤسسة راند أربعة سيناريوهات تتراوح بين بقاء تركيا جزءا من التحالف الغربي إلى "فك الارتباط" على نطاق واسع مع تحالفاتها السابقة والانتقال إلى روسيا والصين ولكنها تترك علامة استفهام على خريطة أردوغان نحو عام 2023 – عام المئوية للجمهورية التركية.

الأمر الواضح هو أن سياساته الحازمة والمغامرة والموجهة نحو الأزمة بدأت في مراكمة الطاقة السلبية تحت خطوط الصدع السياسية لأنقرة.

الأتراك يعيشون حالة يأس بسبب سياسات أردوغان